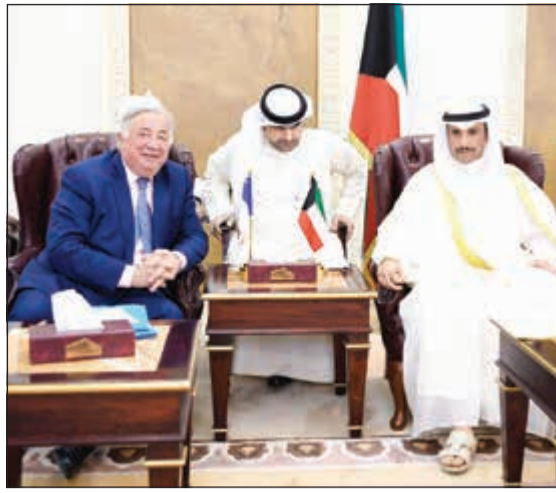




الغانم مستقبلاً لارشير ويبدو الحميدي السبيعي وعبدالله فهد، وخالد الشطي، ود.عبدالكريم الكندري وعلام الكندري



الرئيس الغانم مع جيرارد لارشير



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرارد لارشير والوفد المرافق له ويبدو رئيس بعثة الشرف المرافقة د.عبدالكريم الكندري

استقبل وفد المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا.. وعزى نظيره الأميركيين في ضحايا إطلاق النار بجامعة في نورث كارولينا

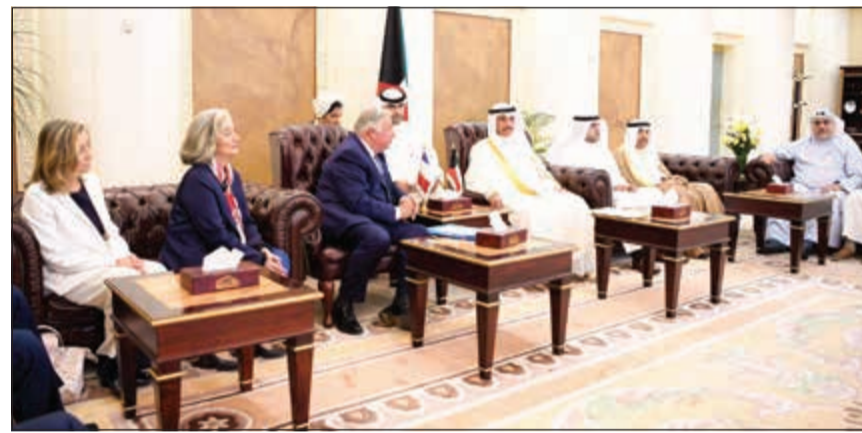
الغانم بحث مع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي التنسيق والتعاون وما تشهده الساحتان الإقليمية والدولية

الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأميركي مايك بنس ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا إطلاق النار بجامعة شارلوت في ولاية نورث كارولينا والذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا والجرحى. وأكد الغانم استنكاره الشديد لمثل هذا العمل الإجرامي، معرباً عن تعاطفه مع ذوي الضحايا والجرحى.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا برئاسة نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد امعيتيق. وحضر اللقاء وزير الخارجية في حكومة الوفاق الوطني الليبي محمد سيالة والنائبان عبدالله فهد والحميدي السبيعي والمستشار في الديوان الأميري محمد ضيف الله شرار وسفير الكويت لدى ليبيا مبارك العوانى. من جهة أخرى، بعث رئيس مجلس مرزوق

سامي السليمان وامين عام مجلس الأمة علام الكندري، وعقب المباحثات أقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في قاعة الاحتفالات الكبرى بمبنى المجلس حضرها عدد من النواب. يذكر ان رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي وصل والوفد المرافق له إلى البلاد أمس الأول في زيارة رسمية تستغرق أربعة أيام. واستقبل الغانم وفد

والإصعدة وخاصة في المجال البرلماني. كما تطرق الجانبان إلى عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك إضافة ما تشهده الساحتان الإقليمية والدولية من تطورات متسارعة. وحضر المباحثات رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب د. عبدالكريم الكندري والنواب خالد الشطي وعبدالله فهد والحميدي السبيعي ومبارك الحجرف وسفير الكويت لدى فرنسا



الرئيس مرزوق الغانم مستقبلاً جيرارد لارشير وتبدو سفيرة فرنسا لدى البلاد

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرارد لارشير والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وجرى خلال المباحثات التأكيد على عمق ومناخ العلاقات بين البلدين الصديقين والمسبل الذي من شأنها تعزيز التنسيق والتعاون بين الكويت وفرنسا في مختلف المجالات

الدمخي: علاقة الكويت مع كوريا قوية ومتميزة



د.عادل الدمخي متوسلاً رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية - الكويتية شين دونكيون والوفد المرافق له

وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين، لاسيما في الجانب البرلماني وتبادل الخبرات البرلمانية. وأضاف الدمخي أن اللقاء تناول تعزيز المشاركة التجارية والاقتصادية بين الجانبين الكوري والكويتي. يذكر ان وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الخاصة برئاسة النائب الدمخي قد زار كوريا في فبراير الماضي، في إطار الجهود التي يبذلها مجلس الأمة من أجل تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتطوير علاقات التعاون مع برلمانات الدول الصديقة.

أكد رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية - الكويتية النائب د.عادل الدمخي أن العلاقات بين الكويت وكوريا قوية ومتميزة، مبيناً أن كوريا تعد من الدول المتقدمة في الجانب الاقتصادي. جاء ذلك في تصريح صحفي للدمخي أمس عقب لقائه نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية - الكويتية شين دونكيون بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. وقال الدمخي إن اللقاء تطرق إلى بحث العديد من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى سبل توطيد العلاقات

في متابعة الالتزامات القائمة قبل توقيع برنامج العمليات المقابلة (الأوفست) حيث تم نقل تبعته للهيئة وتكليفها بإعادة النظر فيه، بعد مروره بمعوقات لتنفيذه وعليه فقد تم اعداد قائمتين من المشاريع المحددة بالتنسيق مع الجهات المختصة والتي يمكن للملتزمين تنفيذ التزاماتهم من خلالها مع إجراء تدابير وخيارات تنفيذها بلغ حوالي 50 مشروعاً. وأكدت اللجنة كإجمالي ضرورة متابعة إنجاز تنفيذ المشاريع المطلوبة من الملتزمين وفق مذكرات الاتفاق المبرمة، والحرص على تطبيق الجزاءات لمن يتخلف عن التنفيذ أو تقديم الكفالات البنكية اللازمة والتي تعد ضماناً لتحويل الالتزامات في حال الإخفاق بالتنفيذ.

الشاهين: كم يبلغ عدد المشاريع في الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية؟

الخمسة الأولى والثانية؟ 6 - كم تبلغ المبالغ التي تم صرفها فعلياً على الخطة الخمسية الأولى والثانية؟ مع تزويدي بجدول يوضح عدد ومبلغ الأوامر التنفيذية لكل مشروع على حدة؟ 7 - ما المعوقات التي واجهت الخطة الخمسية الأولى، وكذلك الخطة الخمسية الثانية؟ 8 - جمع تقارير المتابعة ربع السنوية والسنوية وبيان المشاريع المتعثرة.



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العجيل بشأن خطة الخمسية 2015 - 2020، طالب فيه تزويده وإفادته بالآتي، على أن تكون البيانات المطلوبة مفصلة في جدول يوضح الخطتين الأولى والثانية:

1- كم يبلغ عدد المشاريع المدرجة والمعتمدة في الخطة الخمسية الأولى والثانية؟ 2- كم يبلغ عدد المشاريع التي تم طرحها فعلياً بعد اعتمادها من قبل الأمانة العامة لمجلس الأعلى للتخطيط ووزارة المالية؟ 3- كم يبلغ عدد المشاريع المستمرة والمتعثرة والتي تم إلغاؤها؟ 4- جدول يوضح نسبة إنجاز تلك المشاريع موزع على السنوات في الخطة الأولى والثانية. 5- كم تبلغ الميزانية المرصودة للخطة

6- كشف تفصيلي للحالات التي تم عرضها على اللجان الفنية المتخصصة بمستشفى العبدان والتي حصلت على موافقة للعلاج بالخارج، وذلك من تاريخ 2018/6/1 حتى تاريخ ورود الإجابة، مع بيان نوع المرض وتاريخ إرساله للعلاج بالخارج، وذلك من دون عرض الأسماء وإنما عرض الأسماء وإنما عرض الحالات فقط، مع بيان بأسماء أعضاء كل لجنة وتخصصاتهم الطبية، مرفقاً به المستندات الدالة على ذلك مع بيان.

7- يرجى تزويدنا بالقرارات الوزارية المنظمة للعلاج في الخارج وضوابطها وكل تعديلاتها.

إلغاء الإشارات المرورية بين «مبارك الكبير» و«القصور»

أرض المعارض في منطقة مبارك العبدالله لخلو الطريق منها، رغم ازدحام الطريق وكثرة الحوادث. وكثرت الاقتراح الثاني على ما يلي: لما كان الازدحام المروري له آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، ولما كانت بدائل الإشارات المرورية من منعطفات ودورات وغيرها دور بالغ في توفير الوقت والمال، لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي: «إزالة الإشارات المرورية من على طريق (ناصر فهد) الواقع بين منطقتي مبارك الكبير والقصور، واستبدالها بحلول أخرى مثل الدورات أسوة بشعار الغوص وغيره».

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحين برغبة لوضع لوحات إرشادية على الطريق بين محطة البنزين وأرض المعارض، وإزالة الإشارات المرورية من على الطريق بين مبارك الكبير والقصور. ونص الاقتراح الأول على ما يلي: لما كانت العناية بالسلامة العامة من أهم واجبات الدولة وأدوار أجهزتها المختلفة، ولما كانت الخطوط الأرضية واللوحات الإرشادية لها دور بالغ في سلامة مستخدمي ومرتادي الطرق العامة، لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي: «صنع الخطوط الأرضية ووضع لوحات إرشادية على الطريق المار بين محطة البنزين

والمركبات التي ترسل للمكاتب الصحية بالخارج، فما الأسباب؟ 4- متى يكون انعقاد نصاب اجتماع اللجنة كاملاً؟ وإذا لم يكتمل نصاب الاجتماع، فهل يجوز انعقاد اللجنة؟ وهل القرارات الصادرة بطلبات واحتياجات المرضى صحيحة وتنفذ وما السند القانوني لذلك؟ 5- ما الأسس والضوابط التي على أساسها يتم إصدار القرار في طلبات وأحتياجات المرضى؟ وهل يكون القرار صادراً من أغلبية الأعضاء الحاضرين أم يكون إصدار القرار فريداً من قبل أحد الأعضاء؟ 6- لوحد انه يتم النظر والبت في (نموذج طلب عرض) على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج الخاص بطلبات المرضى المرسل من الخارج عن طريق عضو واحد فقط يكفي بتوقيعه وإحالة الملف للطباعة دون ذكر اسمه أو ختمه على النموذج وبعد طباعة القرار يتم توقيعه عن طريق دكترة ليس من أعضاء

اللجنة العليا وترسل للمكاتب الصحية بالخارج، فما الأسباب؟ 4- متى يكون انعقاد نصاب اجتماع اللجنة كاملاً؟ وإذا لم يكتمل نصاب الاجتماع، فهل يجوز انعقاد اللجنة؟ وهل القرارات الصادرة بطلبات واحتياجات المرضى صحيحة وتنفذ وما السند القانوني لذلك؟ 5- ما الأسس والضوابط التي على أساسها يتم إصدار القرار في طلبات وأحتياجات المرضى؟ وهل يكون القرار صادراً من أغلبية الأعضاء الحاضرين أم يكون إصدار القرار فريداً من قبل أحد الأعضاء؟ 6- لوحد انه يتم النظر والبت في (نموذج طلب عرض) على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج الخاص بطلبات المرضى المرسل من الخارج عن طريق عضو واحد فقط يكفي بتوقيعه وإحالة الملف للطباعة دون ذكر اسمه أو ختمه على النموذج وبعد طباعة القرار يتم توقيعه عن طريق دكترة ليس من أعضاء

مع تزويدي بأسماء الأعضاء وتخصصاتهم الطبية؟ 4- متى يكون انعقاد نصاب اجتماع اللجنة كاملاً؟ وإذا لم يكتمل نصاب الاجتماع، فهل يجوز انعقاد اللجنة؟ وهل القرارات الصادرة بطلبات واحتياجات المرضى صحيحة وتنفذ وما السند القانوني لذلك؟ 5- ما الأسس والضوابط التي على أساسها يتم إصدار القرار في طلبات وأحتياجات المرضى؟ وهل يكون القرار صادراً من أغلبية الأعضاء الحاضرين أم يكون إصدار القرار فريداً من قبل أحد الأعضاء؟ 6- لوحد انه يتم النظر والبت في (نموذج طلب عرض) على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج الخاص بطلبات المرضى المرسل من الخارج عن طريق عضو واحد فقط يكفي بتوقيعه وإحالة الملف للطباعة دون ذكر اسمه أو ختمه على النموذج وبعد طباعة القرار يتم توقيعه عن طريق دكترة ليس من أعضاء

مع تزويدي بأسماء الأعضاء وتخصصاتهم الطبية؟ 4- متى يكون انعقاد نصاب اجتماع اللجنة كاملاً؟ وإذا لم يكتمل نصاب الاجتماع، فهل يجوز انعقاد اللجنة؟ وهل القرارات الصادرة بطلبات واحتياجات المرضى صحيحة وتنفذ وما السند القانوني لذلك؟ 5- ما الأسس والضوابط التي على أساسها يتم إصدار القرار في طلبات وأحتياجات المرضى؟ وهل يكون القرار صادراً من أغلبية الأعضاء الحاضرين أم يكون إصدار القرار فريداً من قبل أحد الأعضاء؟ 6- لوحد انه يتم النظر والبت في (نموذج طلب عرض) على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج الخاص بطلبات المرضى المرسل من الخارج عن طريق عضو واحد فقط يكفي بتوقيعه وإحالة الملف للطباعة دون ذكر اسمه أو ختمه على النموذج وبعد طباعة القرار يتم توقيعه عن طريق دكترة ليس من أعضاء



الحميدي السبيعي

وذلك بدون ذكر أسماء المرضى مع إرفاق كل المستندات الدالة على ذلك. وطالب في سؤاله الثالث بإفادته وتزويده بالآتي: 1- ما الأسس والضوابط لاختيار أعضاء اللجنة العليا في إدارة العلاج بالخارج؟ 2- ما مدة أعضاء اللجنة العليا في إدارة العلاج بالخارج وهل تتجدد تلقائياً؟ مع تزويدي بنسخة من صلاحيات ومهام اللجنة الطبية العليا. 3- كم مرة تم تشكيل أعضاء اللجنة العليا في إدارة العلاج بالخارج من 2017/1/1؟

«الحسابات» ناقشت مشروع ميزانية «القوى العاملة» وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر

في حين كان رد الهيئة بان لها دوراً في إنشاء قاعدة بيانات ونظاماً يربط بين احتياجات القطاع الخاص وبين التخصصات المطلوبة لبناء على دراسة من ديوان الخدمة المدنية وربطها بالنظام المعمول فيه بالهيئة وبالتالي منع توظيف أي تخصصات ضمن التخصصات المشبعة في السوق.

كما ناقشت اللجنة ضرورة الزام الشركات إبلاغ الهيئة فور تقديم الاستقالة لموظفيها لعدم تكرار صرف الدعم لعمالة تم تقديم استقالتهم حسب ما ورد في ملاحظات ديوان المحاسبة بلغت نحو 18 ألف دينار. وناقشت اللجنة أهمية دور الهيئة في موازنة مخرجات توجيه العنصر الوطني للقطاع الخاص خاصة أنه تبن للجنة بأن برنامج إعادة الإعمار لا يتفق مع هذا الجانب ولا يزال التوجه نحو القطاع الحكومي بصورة أكبر، خاصة فيما يتعلق بعدم ضمان الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص مما يتطلب تعديلات تشريعية.

كما ناقشت اللجنة ضرورة الزام الشركات إبلاغ الهيئة فور تقديم الاستقالة لموظفيها لعدم تكرار صرف الدعم لعمالة تم تقديم استقالتهم حسب ما ورد في ملاحظات ديوان المحاسبة بلغت نحو 18 ألف دينار. وناقشت اللجنة أهمية دور الهيئة في موازنة مخرجات توجيه العنصر الوطني للقطاع الخاص خاصة أنه تبن للجنة بأن برنامج إعادة الإعمار لا يتفق مع هذا الجانب ولا يزال التوجه نحو القطاع الحكومي بصورة أكبر، خاصة فيما يتعلق بعدم ضمان الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص مما يتطلب تعديلات تشريعية.



عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروع ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار 2020/2019 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهان المراقبين الماليين بشأنها وتبين لها ما يلي:

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف

المطلوبة في الوظائف المناسبة ولن يكون هناك ضرر للمنفولين بالنسبة للمزايا المالية وقد يكون الوضع للأفضل. وناقشت اللجنة مدى العلاقة بين أعداد العمالة بالقطاع الخاص وبين ما يتقاضونه من دعم العمالة، حيث أكدت اللجنة بضرورة إجراء دراسة جديدة لتقييم هذا الوضع خاصة فيما يتعلق بتحديد سقف لصرف دعم العمالة بالنسبة للرواتب العائلية، حيث لوحظ أن الدعم يصرف لأصحاب الرواتب العائلية والتي لا تحتاج إلى تشجيع للبقاء في القطاع الخاص، إضافة لوجود قصور في احكام الرقابة على صرف ذلك الدعم ازوداجية الصرف